

المصدر : الرياض  
التاريخ : 02-05-2007  
العدد : 14191  
الصفحات : 21  
المسلسل : 158

أزمة دارفور (٢/١)

## السودان والجهود السعودية .. خطوات تخفيف الأزمة الإنسانية

عادل بن زيد الطريفي

مليشيات الجنجويد كانت مدعومة من الحكومة في البداية، ولكنها اليوم تحولت إلى وحش (فرانكشتاين)، حيث تعمل بشكل شبه مستقل لصالح أمراء الحرب، وأصبحت الحكومة المركزية تفقد سيطرتها عليهما.



تستطع الحكومة المركزية احتواء ثورات البلاد المتعددة، وأيضاً وجود معارضين للاتفاق واستغناء الاستقلال المزمع إقامته في ٢٠١١، ثم إن الحكومة السودانية قد وقعت حتى الآن اتفاقين أحدهما اتفاق مايو ٢٠٠٦ بين الحكومة وفصيل ميني ميناوي من جيش تحرير السودان (SLA)، واتفاق أكتوبر - من نفس العام - مع «الجبهة الشرقية» بقيادة موسى أحمد، وحتى كتابة هذه السطور ما تزال هذه الجبهات مشتتة مما يعني أننا بحاجة إلى جهود دولية كخليفة لاحتواء أزمة غرب السودان.

أثناء القمة العربية الأخيرة، أثمرت جهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز نتاج إيجابية، فقد أجرى محادثات مشتركة مع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون حول دارفور، وتمكن كذلك من

« كان لمقال الأسبوع الماضي عن جذور أزمة دارفور وأسباب استمرار الصراع صدى طيب لدى كثير من القراء، وقد عكست لي الرسائل البريدية شعوراً جيداً بأن لدينا جمهوراً يعي ويدرك ما يحدث، ويتالم بشكل إنساني للمعاناة من حوله، ولهذا فإن طرح موضوعات كهذه تعتبر واجباً تجاه أزمة تحصد أرواح ما لا يقل عن ٨٠٠٠ كل شهر - بحسب تقارير عدد من وكالات الإغاثة الدولية - . الأمر الإيجابي الآخر هو التوجه السعوي لتحريرك ملف السلام السوداني وخلافه مع مجلس الأمن، والتأكيد على ضرورة تخفيف حدة هذه الأزمة، وحينما نقول تخفيف فإن ذلك يعني أن الأزمة غير ممكنة الحل في المستقبل القريب، وقد تتطلب سنتين إلى ثلاث - كما يشير بعض الخبراء - حتى يمكن استيعاب تبعات الحرب الأهلية القائمة.

نذكروا، أن توقيع الاتفاقات خطوة إيجابية، ولكن الوقت اللازم لتفقيدها على افتراض صدق الطرفين يتطلب وقتاً طويلاً، والتجربة السودانية الراهنة خير دليل، فاتفاقية نيفاشا (يناير ٢٠٠٥) بين الجيش الشعبي لتحرير السودان في الجنوب والحكومة ما تزال تعترضها مصاعب كبيرة جداً قد تهدد بفشلها إذا لم

جمع الأمين العام والرئيس السوداني عمر البشير في لقاء ثنائي غير مسبق لمناقشة موقف السودان من قرار مجلس الأمن ١٧٠٦ القاضي بنشر ٢٠ ألف جندي لحفظ السلام، وبحسب ما نقل فإن القيادة السعودية أكدت للسودان بأن قوات الأمم المتحدة التي ستخضع لقوات الاتحاد الأفريقي ستكون قوات حفظ سلام لا قوات احتلال. وفي أعقاب هذه الاجتماعات توصلت حكومة السودان إلى اتفاق ميدني مع الأمين العام - أثناء القمة الأفريقية الأخيرة في أديس أبابا - لتفعيل المرحلة الثانية من «المراحل الثلاث»، والتي تتضمن نشر ٣٥٠٠ شرطي أممي في الإقليم، سوهاتف الرئيس-البشير المني عبد الله ليطلعه على الأمر. كما أن سفير خادم الحرمين في واشنطن الأستاذ عادل بن أحمد الجبير يادر إلى لقاء الأمين العام بان كي مون قبل يوم يومين من «اليوم العالمي لدارفور» - السبت الماضي - وبعد اللقاء أكد سعادة السفير على اهتمام المملكة بقضية دارفور وعزمها على دعم كافة الجهود للتوصل إلى اتفاق سلام يكبح جماح الأزمة.

هناك أزمات كثيرة في المنطقة، وقد يقول قائل بأن هناك حرباً أهلية أخرى موجودة في العالم العربي كالعراق والصومال، قد يكون هذا صحيحاً. بيد أن حرب دارفور أزمة ما زال بالإمكان وقف النزيف فيها، وهي تحتل اليوم قائمة الأولوية لدى مجلس الأمن، ودول بحجم الولايات المتحدة وأوروبا، ثم إن الحرب الدائرة هناك هي بين عرب وأفارقة مسلمين ولذلك فإنها مسؤولية أخلاقية في المقام الأول بالنسبة للمسلمين والعرب، وتبعات الأزمة الحالية ستحصد بلا شك أرواحاً كثيرة، ولكن الأخطر هي أنها قد تجزئ البلد نهائياً وتخلق أزمة مستقبلية حينما يتحول السودان كله إلى دولة متعثرة قد لا تقوم لها قائمة تماماً كما حدث لأفغانستان والصومال. تذكروا أن السودان هو أكبر دولة أفريقية من حيث المساحة وانتهياره الحتمي يعني أزمة كبيرة قد تستمر لعقود، ولا نجد هنا مثلاً إلا زائر منتصف التسعينات، فهي كانت - كالسودان - بلد كبيرة مليئة

المصدر : الرياض

التاريخ : 02-05-2007 العدد : 14191

الصفحات : 21 المسلسل : 158

اليوم لدينا في السودان وضع شائك، فهناك حق مشروع تطالب به الحكومة المركزية يتعلق باستقلالها وتدخل دول خارجية في دعم الصراع، ثم لدينا ميليشيات عربية (الجنجويد) تقوم بقتل وتهجير سكان الإقليم وانتهاك كافة حقوقهم الإنسانية ابتداء من تصفيتهم واغتصابهم وانتهاء بالاستيلاء على أراضيهم، ثم لدينا حركة ثورية منقسمة على نفسها ولا تملك مشروعاً واضحاً للمطالب التي تريدها، وقد تورطت بعض فصائلها في معارك داخلية مؤخراً.

ميليشيات الجنجويد كانت مدعومة من الحكومة في البداية، ولكنها اليوم تحولت إلى وحش (قرانكشتاين)، حيث تعمل بشكل شبه مستقل لصالح أمراء الحرب، وأصبحت الحكومة المركزية تفقد سيطرتها عليهم، وتشير آخر التقارير إلى أنهم بدأوا يجندون عرب النيجر للانضمام إليهم ولم تعد تحركاتهم محصورة في الإقليم بل يتحركون حتى داخل تشاد. العقوبات الدولية التي تدفع باتجاهها الولايات المتحدة وبريطانيا وعزمهم على تقديم

بالبثروات، والحكومات التي توالى عليها ظلت تشعل الصراع وتأجج التوتر العرقي في إقليمها الشرقي، واتجهت الحكومة هناك لاستخدام الميليشيات «الزائرية» ضد الكونغوليين الأصليين مما حمل الأخيرين على حمل السلاح والاستنجد بالتدخل الخارجي حتى سقطت الحكومة المركزية، وبين عامي ١٩٩٦ - ٢٠٠٣ تعرضت زائير (الكونغو الديمقراطية) إلى اجتياح من رواندا الصغيرة المجاورة - الخارجة لتوها من مذبحه بشرية - ، وتورطت قرابة عشر دول أفريقية في الصراع بغرض استغلال الموارد والثروات في بلد غني واسع المساحة.

هزم البلطجة كما نرى حدثت في السودان وزائير ورواندا وتشاد، ويطلق عليها المفكر السياسي الأمريكي صموئيل هنتغتون «ظاهرة الدولة النسبجة»: حيث تتجاوز مجموعة من الدول وتتقاطع فيها الأعراق والقوميات بحيث أن أي أزمة تحدث في دولة ضد جماعة عرقية أو قبيلة تثير الدول الجارة، وحيث تمثل مخيمات اللاجئين وقوداً مستمراً للحرب بين كافة الأطراف.

الدولي لم ينس بعد تجربة الإبادة البشرية في رواندا (١٩٩٤)، وهذا الضغط الذي تواجهه حكومة السودان يقف خلفه الرأي العام في الدول الغربية، ويكفي أن يطالع القارئ على سجل الزيارات التي أجراها مسئولون أمريكيون للسودان خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة ليدرك أن الحكومة نفسها خاضت مع الأمريكيين جولات نقاش كثيرة، وأنهم لم يطلبوا سوى وقف عمليات القتل والتهجير المستمرة في الإقليم. لا أقول هذا تبرئة للأمريكيين أو غيرهم، بل لأنهم في الحقيقة لا يرغبون في نشر قوات أمريكية هناك، وهم يخشون أنه إذا استمر الصراع فسيكونون مجبرين شعبياً على التدخل رغم أنهم لا يرون مصلحة مباشرة لهم، وهناك تقارير تنقل أن السودان عرض على شركات أمريكية كثيرة عرضاً مغرية وأنه لهذا السبب ما يزال الأمريكيون يرغبون في إنعام صفقة يستفيدون منها، وأن التلويح بالعقوبات ما هي إلا محاولة أخيرة قبل أن يخسروا جولات المفاوضات التي لا يبدو أنها ستنتهي قريباً.

طبعاً الحكومة السودانية

مسئولي الأزمة للمحكمة الدولية تفرض على الحكومة السودانية ضغطاً قد لا تكون قادرة على احتماله، فهي لن تستطيع مواجهة زعماء الحرب في الإقليم، ثم إن هناك تحركات سياسية كثيرة يقودها معارضون سياسيون كالترابي للتأليب على الحكومة المركزية. وأخيراً ما زال السودان يعتمد على الموقف الصيني في مجلس الأمن، حيث تمتلك الصين ما يقارب من ٤٠٪ من استثمارات قطاع النفط السوداني، ولكن حملة منظمات حقوق الإنسان على السياسة الصينية ومحاولة تسمية مسابقات الأولمبياد الصينية القادمة بأولمبياد الإبادة البشرية بدأ يرفع يالصين بعيداً عن الحكومة السودانية.

الأزمة الدارفورية تمر بأكثر مراحلها خطورة، والحكومة المركزية في السودان تواجه أكبر تحدياتها منذ استلامها السلطة، فهي لا تقدر بأن تحاولاتها لوصف التدخل الأمريكي والأوروبي بأنه خطة احتلال وتقسيم مماثلة للعراق غير ناجحة. فالجندع

معقولة على أجزاء كبيرة من الإقليم، وهذا يجب أن يكون كافياً للحكومة، والواجب عليها بعد ذلك أن تعمل على إتمام صفقة مع أمراء الحرب الذين يتزعمون الجنجويد، وأن تجعلهم طرفاً في أي محادثات سلام قادمة. وبسبب أن يعارض السودان إرادة المجتمع الدولي عليه أن يستغل هذا الإهتمام وأن يدعو الدول إلى إقامة صندوق تعويضات ومشروع إعادة توطين وتعمير ما تدمر. هذه هي الفرصة، ودول كثيرة من بينها السعودية والولايات المتحدة واليابان والدول الأوروبية لن تتأخر عن المساعدة إذا ما كانت الحكومة السودانية صادقة في إنهاء الأزمة. أما إذا ما استمرت الأوضاع كما هي عليه الآن فإن المجتمع الدولي سيكون مسئولاً عن هذه المأساة التي تتشكل أمام عينه دون أن يتدخل ليوقف سيل الدماء .. إنها مسؤولية أخلاقية وإنسانية ومن العار أن لا نلتفت لها.

altoraifi@alriyadh.com

مستهدفة، ولكن ليس من الخارج كما يظن بل من الداخل، فالقوى المعارضة الإسلامية ومن بينها الترابي تحاول استغلال أزمة الإقليم للثأر من الحكومة، وهم رغم كرههم لأمريكا وللمؤسسات الدولية كالأمم المتحدة فإنهم يظلون صامتين حول نشر القوات الدولية، والسبب هو أنهم يأملون في أن يساعد نشر هذه القوات مخططاتهم لاستهداف السلطة المركزية وإسقاطها، ثم فيما بعد يسهل عليهم شن حرب على التواجد الدولي (الصليبي كما يزعمون) بحجة أنه احتلال غير مشروع تماماً كما فعلت الميليشيات الشيعية المتطرفة في العراق خلال الحرب الأمريكية الأخيرة.

يبقى أن نقول أن مسؤولية حل الأزمة تنحصر في الحكومة السودانية، فهي لديها الفرصة الآن للقيام بذلك والحفاظ على سلطتها وسيادتها. وأول ما عليها القيام به هو أن تكف عن المراوغة والمناورة، فمنذ أربعة أعوام والحكومة تعد وتقول شيئاً ثم تنتكر لما قالت أو وعدت به، وهذا خلق مناخاً من عدم الثقة بتوايا الحكومة في محيطها الأفريقي والأممي. ففي الوقت الراهن، استطاع الجيش السوداني من فرض سيطرة